

عمل منظمة الأغذية والزراعة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل مذكرة استراتيجية

1- تحليل الاحتياجات والميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة

هناك اعتراف دولي متزايد بدور الزراعة في مواجهة النزاعات والاضطرابات المدنية والكوارث التي تتفاقم بفعل النمو السكاني وارتفاع أسعار الوقود والأغذية وتغير المناخ وازدياد التجارة الدولية والحركة الدولية (انظر الملحق). وتتغير في الوقت نفسه طبيعة العلاقات المؤسسية التي تشارك فيها المنظمة. فقد تزايد تمويل أعمال المنظمة وأصبح أكثر تنوعاً وهناك استفادة متزايدة من الأموال التي يتسنى جمعها¹. وقد ازداد عدد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشاركة في أعمال الطوارئ، مما أوجد مزيداً من المنافسة بين الوكالات كما حفزها على المشاركة والتعاون. وقد أدت عملية الإصلاح الجارية حالياً في الأمم المتحدة من أجل "العمل كمنظمة واحدة" إلى زيادة فرص وحتمية التنسيق بين الجهات النشطة في مجال تحقيق الأمن الغذائي. وفي نفس الوقت، تقوم حكومات البلدان التي تعاني من حالات الطوارئ بدور مؤكد في تنسيق المساعدات الخارجية.

وتتمتع المنظمة بميزات نسبية في المساعدة في تنسيق عمليات الطوارئ الدولية وعمليات الإنعاش المتصلة بالزراعة وسبل المعيشة في الريف على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وبالإضافة إلى ذلك، أدركت المنظمة أن المساعدات الفنية تسمح بالاستجابة لأنواع المختلفة من حالات الطوارئ الغذائية والزراعية والأجزاء المختلفة من دورة البرنامج ابتداءً من التأهب لمواجهة الطوارئ، إلى الإنذار المبكر، واستهداف المستفيدين، وتقييم الاحتياجات، والقيام بعمليات الإغاثة والإنعاش. وفي هذا الصدد، تظل المنظمة تتمتع بميزة نسبية مقارنة بالوكالات الأخرى العاملة في هذا المجال.

2- الرؤية العامة، والمهمة، والهدف الاستراتيجي

الرؤية: ستقوم المنظمة بدور محفز في سنة 2018 في تقوية قدرة البلدان النامية على التحمل وقدرة الفقراء من الرجال والنساء والشبان على إدارة شؤونهم بطريقة أفضل والانتعاش من حالات الطوارئ الغذائية والزراعية.

¹ توجد أموال مجمعة على مستوى العديد من البلدان وفي نيويورك، جاءت من مساهمات من جهات عديدة تديرها الأمم المتحدة. وفي 2007، وفرت هذه الأموال ربع قيمة المساهمات التي قُدمت لمنظمة الأغذية والزراعة والتي بلغت رقماً قياسيماً قدره 350 مليون دولار أمريكي لتمويل برامج الطوارئ وإعادة التأهيل.

المهمة: العمل مع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية والسكان، من أجل حماية الأمن الغذائي والمعيشي للفئات المعتمدة على الزراعة أو الثروة الحيوانية أو الغابات أو مصائد الأسماك، قبل حالات الطوارئ وأثناءها وبعدها.

الهدف الاستراتيجي: المواجهة الفعالة للتهديدات وحالات الطوارئ الغذائية والزراعية عن طريق حماية وتعزيز سبل المعيشة القائمة على الزراعة.

وسوف تؤدي مواصلة أعمال الجهود والخبرات من أجل تلبية هذا الهدف على امتداد دورة برنامج الطوارئ إلى تقوية الصلات بين عمليات الإغاثة، وإعادة التأهيل والتنمية. وهكذا، ستحقق الاستراتيجية الخاصة بعمل المنظمة في حالات الطوارئ مساهمة ملموسة في تحقيق الأهداف العامة التي يتوخاها الأعضاء في ما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي في الظروف الصعبة، بطريقة تقلل من الآثار السيئة على البيئة وبطريقة اجتماعية واقتصادية مستدامة.

3- النتائج الرئيسية المتوقعة

ستكون النتائج الرئيسية للاستراتيجية الخاصة بعمل المنظمة في حالات الطوارئ كما يلي:

- ◀ زيادة توعية الجهات صاحبة المصلحة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية بالقرارات التي تتخذها المنظمة عن علم استناداً إلى معلومات الإنذار المبكر بالأزمات الغذائية والزراعية، من خلال تحسين توقيت ودقة الاتصال وبناء القدرات التحليلية المناسبة على المستوى القطري.
- ◀ زيادة تأهب الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية لمواجهة حالات الطوارئ الغذائية والزراعية من خلال دعم التخطيط لمواجهة الطوارئ بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والشركاء الآخرين، وزيادة قدرة المؤسسات على الاستجابة وتحديد وتبني الممارسات الزراعية لمواجهة التطورات المناخية المتطرفة.
- ◀ زيادة وتعميق فهم الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في تحقيق الأمن الغذائي على المستويين القطري والعالمي لتأثير حالات الطوارئ الغذائية والزراعية على حياة السكان ومعيشتهم من خلال زيادة الاستفادة من أدوات التقييم.

وضع إطار فعال للاستجابة يستند إلى تقييم سبل المعيشة وضماتها والتأهب لحالات الطوارئ، وتمويل خطط العمل الاضطرارية القائمة على الأدلة لإنعاش سبل المعيشة بالمناطق الريفية، وتنسيقها وتنفيذها.

4- القضايا المتصلة بالتنفيذ

أشارت عمليات التقييم المتتالية لعمل المنظمة في مجال مواجهة الطوارئ إلى وجود حاجة إلى زيادة كفاءة وفعالية الاستجابة عن طريق تكييف وتعزيز الدعم الإداري والمالي وإدارة الموارد البشرية في المقر الرئيسي للمنظمة وفي المكاتب الميدانية. ولذلك، سوف يترافق تنفيذ الاستراتيجية مع إجراء تحسينات جوهرية في تلك المجالات، والاعتماد المباشر على التقييم الجاري للعملية وعمليات الاستعراض الأساسية والفرعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي ضمان توافر قدرات فنية كافية وإدماجها في دورة البرنامج، جنباً إلى جنب مع التوسع في إقامة أفرقة العمل.

وهناك حاجة إلى تحسين التمويل والكفاءة المحاسبية وسرعة التنفيذ، بالتعاون مع الجهات المانحة، كأن يكون ذلك من خلال الاستفادة من الصندوق الخاص لحالات الطوارئ ونشاطات إعادة التأهيل وترتيبات التمويل الأخرى المشتركة.

وتعد علاقات المنظمة مع المنظمات الأخرى التي تعمل معها أساسية لتحقيق الفعالية في حالات الطوارئ وما يتصل بها. والركائز الأربع في الشبكة العالمية لعلاقات المنظمة هي: (1) الصلات مع الحكومات في البلدان المحتاجة للمساعدة؛ (2) العلاقات مع الجهات المانحة؛ (3) التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ (4) والشراكات مع المنظمات غير الحكومية. والصلات مع هذه الأطراف صاحبة المصلحة قوية بالفعل، وإن كانت في حاجة إلى زيادة تقويتها كأن يكون ذلك عن طريق وضع اتفاقات شراكة احتياطية مع المنظمات غير الحكومية ومع الخبراء الفنيين، وإدخال شيء من التغيير على الطابع إذا كان للمنظمة أن تحقق رؤيتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استطلاع فرص تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب وكذلك تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص.

الملحق

يعيش ثلاثة من بين كل أربعة أفراد في البلدان النامية بالمناطق الريفية حيث يعتمد معظمهم بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة في معيشتهم. وتشكل هذه الفئة من السكان التي تضم صغار المزارعين، والرعاة، والصيادين، وعمال الزراعة المعدمين ومن يعولونهم الغالبية العظمى من أكثر السكان حساسية للمتغيرات وأكثرهم تأثراً بالصراعات والكوارث.

وفي سنة 2008، سوف تصل مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في عملية النداء الموحد التي تقوم الأمم المتحدة بتنسيقها والتي تستهدف تقديم المساعدات الإنسانية للبلدان المتأثرة بالأزمات الممتدة، إلى 25 مليون نسمة في 24 بلداً. ومع ذلك، فإن احتياجات الطوارئ أكبر بكثير من تلك التي تغطيها عملية النداء الموحد. إذ يوجد في الوقت الحاضر 36 بلداً² تواجه أزمات غذائية تتطلب مساعدات خارجية. وفي نصف هذه البلدان، تمثل المنازعات أو الصراعات المدنية أو النتائج المترتبة عليها أحد الأسباب الرئيسية للأزمة. وعلاوة على ذلك، يزداد عدد الكوارث حيث ارتفع من 100 في عام 1975 إلى 400 في عام 2007 ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى تغيير المناخ. وفي سنة 2007، أثرت هذه الكوارث على مائتي مليون نسمة، منهم 140 مليون نسمة بسبب الفيضانات ومعظم العدد المتبقي بسبب الجفاف. وقد حركت هذه الكوارث 15 نداء عاجلاً منفصلاً قامت الأمم المتحدة بتنسيقها. وبالالتزام مع ذلك، تنشأ حالات طوارئ معقدة من جراء الترابط بين زيادة الكوارث الطبيعية، وزيادة السكان وتزايد أسعار الأغذية والوقود. وقد ترابطت التغيرات المناخية التي تجتاح العالم وزيادة التجارة العالمية وزيادة حركتها لتزيد من احتمالات الإصابة بأمراض وآفات معينة عابرة للحدود وسرعة التأثر بها، من بينها أنفلونزا الطيور والجراد الصحراوي. وفضلاً عن ذلك، فإن متلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، التي توصف بأنها "كارثة طويلة الموجة" تعصف بالسكان البالغين بأجزاء من المناطق الريفية والحضرية في أفريقيا كما يتزايد انتشارها في آسيا، بما في ذلك من تأثيرات مأساوية على الأمن الغذائي وعلى القدرة على الصمود أمام الصدمات المتكررة والانتعاش منها.

وتتمثل النتائج المترتبة على عدم حماية سبل معيشة السكان المعتمدين على الزراعة ودعم قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم في زيادة الحاجة إلى مساعدات الإغاثة التي تتكلف أموالاً طائلة فضلاً عن كونها غير مستدامة، أو اللجوء إلى استراتيجيات سلبية لمواجهة الأزمات، مثل بيع الممتلكات والهجرة الاضطرارية، وتدهور مؤشرات الصحة البشرية، وزيادة مخاطر الصراع والفقر المدقع الدائم، مما يهدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى النقيض من ذلك، فإن توفير الحماية في الوقت المناسب لسبل المعيشة في سياق الأزمات لا يقلل فقط من الآثار

² راجع الموقع التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.fao.org/giews/english/hotspots/index.htm>.

السلبية بل إنه يوفر أيضاً منطلقات لإعادة بناء سبل المعيشة بطريقة أفضل لسكان الريف الفقراء، بدلاً من عودتهم إلى حالتهم الحرجة التي كانوا عليها قبل وقوع الأزمة.